منوعات

MEDIA

أخبار

أدى قرار شركة ميتا إلغاء برنامج كراود تانغل، المتخصص في رصد المعلومات المضللة وتحليلها عبر «فيسبوك» و«إنستغرام»، إلى استياء عدد كبير من الباحثين والصحافيين مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية في بلدان عديدة.

أوقف المؤثر الفنزويلي الشهير أوسكار أليخاندرو، المتخصص في السياحة، الأحد، في فنزويلا بتهمة ارتباطه بـ«أنشطة إرهابية»، على ما أعلنت عائلته، فيما لم تعلق السلطات بعد على القضية. وقد أعلنت الخبر عائلته عبر بيان صحافي.

قالت شركة التكنولوجيا الأميركية مايكروسوفت الاثنين إنها ستفصل في عمليات البيع عالمياً بين برنامج الدردشة والفيديو تيمز وباقة أوفيس، وذلك بعد ستة أشهر من الفصل بينهما في أوروبا في محاولة لتجنب غرامة محتملة تتعلق بمكافحة الاحتكار.

أطلقت منصة يوتيوب ميزة المقاطع القصيرة المخصصة للأعضاء، ما يسمح لصناع المحتوى بنشر الفيديوهات القصيرة حصريا للمشاهدين الذين يدفعون رسوماً. ووفقا للمنصة، تعد هذه الميزة بمنزلة طريقة جديدة لتحفيز اشتراكات القنوات.

«رأسمالية المراقبة» والتعاون الإسرائيلي ـ الأميركي

تعمل شركات التجسس والرقابة الإسرائيلية بشكل وثيق مع شركات خاصة ورسمية أميركية، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة أو من خلال التدريبات والنصائح المتبادلة بين الطرفين

واشنطن ـ **العربي الجديد**

نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، الأسبوع الماضي، تقريراً مفصلاً تناولت فيه توظيف الاحتلال الإسرائيلي تقنيات التعرف إلى الوجه المتطورة في فرض رقابة جماعية على الفلسطينيين، وبينهم الغزيون. ورغم أن الموضوع ليس جديداً بل سبق أن أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً عام 2022، اتهمت فيه إسرائيل بإخضاع الفلسطينيين الموجودين ضمن الأراضي المحتلة عام 1948 لنظام من المراقبة والسيطرة يقيّد حرياتهم السياسية عمداً، معتمدةً لذلك على كاميرات المراقبة المثبّتة في مدن وأحياء في الضفة الغربية والقدس المحتلة. لكن عند الحديث عن أنظمة المراقبة غالباً ما تتطرق التقارير الحقوقية والإعلامية إلى دور شركات صينية أو أوروبية في تزويد الاحتلال بالأدوات والكاميرات اللازمة، بينما يغرق الدور الأميركي في الظلام، من دون الإشارة إليه. تعود انطلاقة قطاع المراقبة الإسرائيلي إلى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع نموذج مراقبة الدولة والشركات (Surveillance Corporate-State) الرائد في الولايات المتحدة. تصف عالمة الاجتماع في جامعة هارفارد شوشانا زوبوف، هذه الحقبة بـ «فجر رأسمالية المراقبة» وتعرفها على أنها نظام اقتصادي يدر الربح باستخدام البيانات التي تم جمعها من مستخدمي تطبيقات شخصية. بينما يشير جاك بالكين، أستاذ القانون بجامعة ييل، في بحثه بشأن سياسة الأمن القومي الأميركية وتقنيات المعلومات الجديدة، إلى أنه بحلول أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت شركات المراقبة العامة تتزايد، بخاصة في الولايات المتحدة، وذلك نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وحربها على الإرهاب، وتصاعد الاقتصاد الرقمي. هذا دفع الاستخبارات العامة وشركات الإنترنت الخاصة إلى بناء شكل جديد من الاحتياجات الأمنية، والتكتلات الشركاتية وبناء العلاقات بينها.

في تقرير صادر عام 2022 يشير المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي (حملة) إلى أنه ابتداءً من أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تباحث رؤساء أجهزة المخابرات الإسرائيلية مع خبراء الأمن الأميركيين والرؤساء التنفيذيين لشركات التكنولوجيا بهدف تعظيم قدرات جهاز المخابرات الإسرائيلي في مختلف الأراضي الفلسطينية، لتلبية متطلبات العصر الرقمي في التجسس والمراقبة. وعلى الرغم من أن العديد من شركات المراقبة الإسرائيلية تصنف نفسها على أنها شركات مدنية، فإن أنشطتها تتأرجح بين السياقات العسكرية والمدنية. هكذا نمت وحدات مثل الوحدة 8200 - النسخة الإسرائيلية من وكالة الأمن القومي الأميركي - من وحدات استخبارات إشارة غير فاعلة إلى ما وصفه جنرالات إسرائيليون بـ«تجمع من الشركات الصغيرة الناشئة» يضم في صفوفه جنودًا أكثر من البحرية الإسرائيلية. بدأ الجيش يدرب عناصر الوحدة على القرصنة الهجومية، وتطوير تطبيقات شركات التكنولوجيا، وتحليل البيانات. ويشير بحث نشر عام 2021 في المجلة الخاصة بالصليب الأحمر الدولي إلى أن وحدات المخابرات الإسرائيلية أظهرت قدرتها على برمجة تقنيات متطورة لمراقبة المدنيين الفلسطينيين وانتهاك خصوصيتهم تحت حجة «المخاوف الأمنية الإسرائيلية».

> **شهد قطاع التكنولوجيا في إسرائيل نمواً بعد 11 سبتمبر**

تنتشر كاميرات المراقبة الإسرائيلية في كلّ فلسطين (ديفيد سيلفرمان/ Getty)

في المقابل، اكتسب الجنود الإسرائيليون خبرة عملية في بناء وإدارة تقنيات المراقبة والأمن الجديدة كجزء من خدمتهم العسكرية، وكانوا متحمسين لنقل مهاراتهم وتقنياتهم الجديدة إلى القطاع الخاص بمجرد تسريحهم من الخدمة. وكان قطاع التكنولوجيا في إسرائيل قد شهد نمواً غير مسبوق في أعقاب هجمات 11 من سبتمبر/أيلول 2001، إذ ارتفع الطلب على تقنيات الأمن والمراقبة في جميع أنحاء العالم. هكذا وبقيادة قدامى وحدات الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، انتشرت ونمت الشركات التكنولوجية الإسرائيلية التي تعمل على استكشاف مجالات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والتجسس الإلكتروني. وسريعاً باتت التحالفات بين إسرائيل والولايات المتحدة تعني أن الجيش الأميركي، ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) يعتمدون بشكل دائم على شركات المراقبة الإسرائيلية. وبحلول عام 2016، كانت إسرائيل مرتعًا لمعظم شركات المراقبة لكل فرد في العالم وتُعتبر «عاصمة الأمن الداخلي» العالمية، كما تصف «حملة» الواقع في تلك الفترة.

كيف تُرجم على الأرض هذا التعاون بين القطاع الخاص والدولة في الولايات المتحدة وإسرائيل؟ لعلّ أكثر الأوجه المباشرة لهذا التعاون كان استحواذ إمبراطوريات التكنولوجيا الأميركية أي «ميتا»، و«مايكروسوفت»، و«غوغل»، و«أمازون»، و«آبل» على أكثر من 20 شركة إسرائيلية مختصة في جمع أو تحليل البيانات الجماعية والمراقبة الموجهة، بما في ذلك شركات تُسوّق تقنيات المراقبة البيومترية، والتجسس، وجمع البيانات. ومن بين أبرز الاستثمارات:

- شركة فرانسيسكو بارتنرز، التي كانت تمتلك أسهم مجموعة «أن أس أو» الشهيرة.
- شركة باتري فنتشرز، التي تموّل شركة برامج التجسس الإسرائيلية باراغون.
- شركة أندرسن هورويتز التي أدت استثماراتها إلى إطلاق شركة توكا (Toka) للعلوم العدلية الرقمية الإسرائيلية.
- شركة لايتسبيد فنتشرز التي تمتلك أسهماً في شركة شركة القياسات البيومترية (Oosto).

الاحتلال وتكنولوجيا الإبادة... بحث عن سوق مفتوح

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تطمح إسرائيل إلى الاستفادة من مجازرها في غزة لتصدير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بعدما اختبرتها وأدخلت عليها تحسينات في حرب الإبادة الجماعية على القطاع. ويُركّب نظام إيدج 360، الذي طوّرته شركة أكسون فيجن، في المركبات المدرعة المنتشرة حالياً في غزة. ويحدد النظام التهديدات من جميع الاتجاهات ويحذر الجندي الذي يقود العربة، ويساعد على تسريع عملية اتخاذ القرار من خلال إجراء التحليل الذي يقوم به الجنود عادةً. وتأسّست «أكسون فيجن» قبل سبع سنوات ولم تبدأ في تسليم النظام إلى جيش الاحتلال إلا قبل بدء العدوان على غزة. وقال الرئيس التنفيذي، روي ريفتين، لصحيفة نيكاي، إن الشركة تجري حالياً أبحاثاً للسوق، وتراهن على الطلب العالمي على تحديث المركبات المدرعة. وتُختبر منصة دعم مهمة هي أوريون من شركة أسيو تكنولوجيز على الأرض للمرة الأولى في العدوان على الغزيين. وتحدد «أوريون» نطاق الهدف وموقعه باستخدام البيانات الجغرافية واللقطات الجوية. وتوفر النتائج للجنود طرقاً للاقتراب من المدنيين لقتلهم.

وتجري «أسيو تكنولوجيز» تحسينات بناءً على الدروس المستفادة من العدوان، بهدف تصدير المنتج إلى «الدول الصديقة». وكشف الرئيس التنفيذي، ديفيد هاريل، إن دولة آسيوية أبدت اهتمامها بالشراء. و«سمارت شوتر» هي شركة تكنولوجية صاعدة في إسرائيل تساعد في القتل والتنكيل خلال الحرب الجارية في غزة. وتورد الشركة معدات ذكية للتحكم في البنادق وتعقب الهدف لضمان إصابة دقيقة. وأفادت «بي بي سي» في وقت سابق بأن الجنود البريطانيين يخضعون للتدريب على إسقاط الطائرات من دون طيار باستخدام معدات «سمارت شوتر» الملحقة بالأسلحة الصغيرة. كما أن هناك شركات ناشئة في إسرائيل تعمل على تطوير التكنولوجيا المتعلقة بالطائرات من دون طيار، بينها «إنفينيدوم» التي طوّرت أجهزة يمكن تركيبها على الطائرات المسيرة لتوفير الحماية ضد التشويش. وبعد انتهاء مهمتهم في القتل، سيؤسس عدد من شباب إسرائيل الذين خدموا في التجنيد العسكري أعمالهم التجارية الخاصة. تستمد هذه المجموعة من رواد الأعمال قوتها من الاتصالات والإلمام بالتكنولوجيا التي اكتسبتها خلال فترة الخدمة في جيش الاحتلال. وبصرف النظر عن الشركات الناشئة، فإن المعدات التي طورتها شركات الحرب الإسرائيلية ضد المدنيين، وأنظمة الدفاع المتقدمة، وصناعات الطيران الإسرائيلية، حققت انتشاراً خلال العدوان الحالي.

(مجدي فتحي/ Getty)

«ميتا» وقائمة الكلمات المحظورة على منصاتها

بيروت ـ **العربي الجديد**

دعت مجموعة من المنظمات والمراكز المعنية بالحقوق الرقمية شركة ميتا لإنهاء الحظر الشامل على المحتوى الذي يتضمّن كلمة شهيد، ونشر قائمة كاملة بجميع الكلمات المحظورة، والالتزام بتعزيز الشفافية في ممارسات الإشراف على المحتوى، وتحديداً قائمة المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرين. جاءت هذه الدعوة بعد أيام من صدور قرار مجلس الإشراف في الشركة بشأن نهج «ميتا» في حظر المحتوى الذي يتضمّن كلمة شهيد. ورأت المنظمات، وبينها «سمكس» (مقرها بيروت)، أن هذا القرار خطوةً واعدة، إذ ينصّ على أنَّ الرقابة المفرطة التي تفرضها شركة ميتا «تُقيِّد حرّية التعبير بشكل كبير وغير متناسب». ويُشير القرار إلى أنَّ المجلس أخذ بعين الاعتبار التعليقات العامّة الكثيرة التي قدّمتها الجهات المعنيّة في مايو/ أيار 2023.

في فبراير/ شباط 2023، طلبت «ميتا» من المجلس «رأياً استشارياً بشأن سياسات المحتوى» وأعطت للمجلس ثلاثة خيارات. أوصى المجلس بالخيار الأكثر تساهلاً، أي «إزالة المحتوى الذي يستخدم كلمة شهيد للإشارة إلى فرد مصنّف فقط عند وجود إشادة أو إشارة عنف». استندَ هذا الخيار إلى ضرورة عدم إغفال التفسيرات المتعدّدة لكلمة شهيد، فضلاً عن فشل شركة «ميتا» في تمييز التعقيد اللغوي للكلمة من خلال مساواتها بالترجمة الإنكليزية Martyr. وقدَّمَ المجلس سلسلة من التوصيات إلى «ميتا»، وخصوصاً بشأن هواجس الشفافية حول سياسة المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرين (Dangerous Organizations and Individuals) وقائمتها الشهيرة التي لم يتمّ الإفصاح عنها بعد. وعلى الرغم من أنَّ المجلس لم يطلب من الشركة نشر القائمة صراحةً كما فعلَ في تجارب شبيهة سابقة، إلّا أنَّه اقترحَ أن تكشف «ميتا» عن البيانات المتعلّقة بها، مثل الآلية المُستخدَمة لإدراج الأفراد والمنظّمات في القائمة.

قضية

بينما يتلقّى الاحتلال الإسرائيلي دعماً وتمويلاً من جهات عدة، أبرزها بنك سكوتيا الكندي، ينشط فنانون في مقاطعة الجهات التي يموّلها البنك

مقاطعة البنوك
فنانون يتخلّون عن ممولي الإبادة

ريم ياسر

في منتصف مارس/آذار الماضي، أعلنت الفنانة الكندية صوفي سابت (Sophie Sabet) عبر صفحتها على «إنستغرام»، عن انسحابها من برنامج المنح الإنتاجية والإقامة الفنية الذي يقدمه بنك سكوتيا الكندي (Scotiabank)، كان من المقرر أن تتضمن المنحة برنامجاً للإقامة والعمل بمشاركة المنسقة الفنية شارلين بامبوت، غير أنهما قرّرتا عدم المضي قدماً في هذه المنحة. انسحبت سابت، كما تقول، من برنامج المنح؛ بسبب ارتباط بنك سكوتيا واستثماره ما يقرب من نصف مليار دولار في شركة الأسلحة الإسرائيلية إلبيت سيستمز (Elbit Systems)، التي تُعدّ المورد الرئيسي للأسلحة لقوات الاحتلال الإسرائيلي. تنتج الشركة أنظمة المراقبة والطائرات من دون طيار المستخدمة في هجمات جيش الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى الذخائر العنقودية المحرمة دولياً. تقول سابت إنها تشعر بالرعب والحزن بسبب الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين على مدى 75 عاماً. أعلنت الفنانة أنها ترفض المشاركة في غسل الأموال الملوثة بدماء الفلسطينيين، وأنها تتضامن مع النضال من أجل تحرير فلسطين وملتزمة بالمقاطعة، ومن أجل ذلك تسحب مشاركتها في هذه المنحة. حثّت ثابت الفنانين الآخرين على فعل الشيء نفسه، كما دعت الفنانين والعاملين في مجال الفنون إلى عدم التعاون مع المساحات الفنية التي تعتمد في تمويلها على المؤسسات الداعمة للإبادة الجماعية. صوفي سابت مصورة كندية وصانعة أفلام من أصول إيرانية، عرضت أعمالها في العديد من المهرجانات، وحصلت على عدد من الجوائز عن أعمالها من بينها جائزة مهرجان كونتاكت جاتسو للتصوير الفوتوغرافي عام 2019، الممولة من بنك سكوتيا.

> أُعلن عن تشكيل ائتلاف يضم فنانين لحث البنك على سحب استثماراته

لم تكن صوفي ثابت وحدها التي اتخذت مثل هذا القرار، فقد لحقها بعد أيام عدد آخر من الفنانين والكتاب وصانعي الأفلام الكنديين الذين أعلنوا تخليهم عن التعاون مع المؤسسات المرتبطة بالبنك نفسه، ومن بينهم الكاتبة الكندية البارزة ثيا ليم (Thea Lim). في تصريحات لموقع «هايبر البرجيك»، قالت ليم: «تتمتع مؤسساتنا بقيمة عالية لدى سكوتيابنك. نحن نطلب منها استخدام موقعها كشركاء لتخبر سكوتيابنك بأنه لا يستطيع الاستثمار في الإبادة الجماعية، ومن ثم يتوقعون من الفنانين قبول التمويل، كما لو أن ذلك لا يشوههم ويشوهنا». أخيراً، أعلن عن تشكيل ائتلاف تقوده مجموعة من صانعي الأفلام والفنانين والكتاب في مدينة تورنتو الكندية، بهدف تدشين حملة لحث بنك سكوتيا الكندي على سحب استثماراته من شركة تصنيع الأسلحة الإسرائيلية. أعلن الائتلاف عن إطلاق حملة تحت عنوان «لا للأسلحة في الفنون»، التي تستهدف الأنشطة الفنية والثقافية التي ترعاها المؤسسة المالية الكندية، بما فيها مهرجان هوت دوكس السينمائي ومهرجان كونتاكت للتصوير الفوتوغرافي وجائزة سكوتيا بنك جيلار وبينالي تورنتو للفنون. يتشكل الائتلاف من مجموعات مختلفة، بينها مجموعة «صانعو الأفلام من أجل فلسطين»، وكتاب ضد الحرب على غزة، وفنانون من أجل فلسطين. أعلن عن هذه الحملة الموسعة بالتزامن مع الإعلان عن قائمة الأفلام المشاركة في مهرجان هوت دوكس للأفلام الوثائقية الذي سينطلق في الخامس والعشرين من إبريل/نيسان الحالي، ويستمر حتى الخامس من مايو/أيار المقبل.

أثناء المؤتمر الصحافي الذي أعلن فيه عن الأفلام المشاركة في المهرجان، تجمع العشرات من المشاركين في الحملة، ولوّحوا بالأعلام الفلسطينية، وحملوا لافتات تندد باستثمارات بنك سكوتيا في شركات الأسلحة. انتقد المشاركون في الحملة التعاون بين مهرجان هوت دوكس وبنك سكوتيا، وصمت المهرجان إزاء الجرائم الإسرائيلية التي ترتكب في قطاع غزة. «هوت دوكس» هو أكبر مهرجان للأفلام الوثائقية في أميركا الشمالية، وقد تعرّض أخيراً إلى اضطرابات مالية هددت برنامجه المخصص لتمويل الأفلام، بالإضافة إلى عدد من انسحابات الموظفين. كما أعلن المهرجان الشهر الماضي عن الرحيل المفاجئ للمدير الفني، حسين كوريمبهوي، الذي سبقت خروجه استقالة جماعية لعدد من العاملين في المهرجان، اتهمت مجموعة المستقيلين المهرجان بأنه بيئة عمل فوضوية وغير مهنية وتمييزية. بنك سكوتيا الكندي أكبر ممول أجنبي لشركة إلبيت سيستمز. وهذه الأخيرة هي أكبر شركة أسلحة في دولة الاحتلال الإسرائيلي. خلال الأشهر الماضية، استهدف المتظاهرون المؤيدون للشعب الفلسطيني هذه الشركة بالاسم. وتأتي حملة لا للأسلحة في الفنون في أعقاب العديد من الاحتجاجات التي نظمت أمام مقار الشركة في كندا ودول أخرى، هذا بالإضافة إلى مظاهرة عطلت حفل جائزة جيلر (Giller Prize) في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. تهدف الحملة إلى الضغط على البنك لسحب استثماراته بالكامل من شركة تصنيع الأسلحة الإسرائيلية.

تتزامن الحملة التي يقودها فنانون وناشطون كنديون مع حملات أخرى مشابهة لمقاطعة البنوك المستثمرة في شركات الأسلحة الإسرائيلية. ففي بريطانيا، تجددت الدعوات مرة أخرى لمقاطعة بنك باركليز الذي يعد واحداً من أكبر المساهمين في شركات تصنيع الأسلحة الإسرائيلية. وفي العشرين من مارس/آذار الماضي، أطلقت حملة التضامن مع فلسطين دعوة لإغلاق الحسابات الجماعية في بنك باركليز، في محاولة للضغط على البنك لقطع علاقاته المالية مع شركات الأسلحة الإسرائيلية. تقول حملة التضامن مع فلسطين إن الحملة نجحت خلال يومين في حث أكثر من ثلاثة آلاف عميل للبنك على إغلاق حساباتهم.

من تظاهرة تضامنية في أوتاوا (قدري محمد / الأناضول)

سينمائيون وكتّاب

اطلق الناشطون في مجموعات «عمّال الأفلام من أجل فلسطين»، و«كتاب ضد الحرب على غزة»، و«فنانون ضد غسل الأعمال الفنية»، و«كاتلت ريسيونس»، حملة مقاطعة بنك سكوتيا، بالتزامن مع فعالية لـ«هوت دوكس». وعندما أعلن منظمو مهرجان «هوت دوكس» عن قائمة الأفلام لدورة هذا العام، لوّح عشرات المتظاهرين بالأعلام الفلسطينية، وحملوا لافتات انتقدت دور البنك في الإبادة الجماعية التي يشنّها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

من تظاهرة تضامنية في سيدني (ديفيد غراي / فرانس برس)

حريات

«ميتا» تواصل القمع

كاليرا ـ العربي الجديد

تعاني صحيفة أسترالية من مضايقات شركة ميتا، وصلت إلى حد إغلاق صفحة الصحيفة في موقع فيسبوك (الذي تملكه الشركة)، لا لشيء سوى لنشره محتوى يرتبط بعدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. وأقدمت «ميتا» على وقف نشر صفحة فيسبوك الخاصة بصحيفة غرين ليفت الأسترالية، التي كان لديها عشرات الآلاف من المتابعين. وكانت الصحيفة تنشر قصصاً ومقاطع فيديو وصوراً، نادراً ما تصل إلى وسائل الإعلام الأسترالية الرئيسية. وذكرت الصحيفة في افتتاحيتها أن «مقابلاتنا الأخيرة مع المناضلة الفلسطينية المخضرمة من أجل الحرية ليلى خالد، أدّت إلى ما يبدو أنه حظر لمدة 10 سنوات، فُرض من دون سابق إنذار، ولا يوجد سبيل للاستئناف». جاء حظر فيسبوك بعد وقت قصير من اتحاد المنظمات الصهيونية مع وسائل الإعلام اليمينية (سكاي نيوز ووسائل الإعلام مردوخ) للضغط على حزب العمال ليقول إنه سيمنع خالد من تناول الاشتراكية البيئية في 2024 عبر مؤتمر تشارك «غرين ليفت» في استضافته في يونيو/ حزيران المقبل.

ولم يقتصر الأمر على حرمانها من الحصول على التأشيرة فحسب، بل منعها أيضاً من التحدّث عبر خدمة الفيديو. وكما ذكرت «غرين ليفت»؛ فإن العذر لمثل هذه الرقابة السياسية هو، كما زعم المجلس التنفيذي ليهود أستراليا في رسالته إلى حزب العمال، أن السماح لخالد بالتحدث «من المرجح أن يكون له تأثير التحريض على الإرهاب أو الترويج له أو الدعوة إليه»، وهو ما وصفته الصحيفة بـ«غير المنطقي». واحتجّ عدد متزايد من نشطاء حقوق الإنسان والأكاديميين والصحافيين وقادة المجتمع في أستراليا ضد هذه الرقابة السياسية الصارخة. وقالت ليلى خالد في تصريحات لـ«غرين ليفت» إن السبب الحقيقي لهذه الرقابة هو «جعلنا نُصمت عما تفعله إسرائيل في غزة والضفة الغربية اليوم». وتواصل شركة ميتا التضييق على المحتوى الفلسطيني في كل من إنستغرام وفيسبوك اللتين تملكهما، وهي ممارسة رقابية توصف بأنها منهجية.

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2023، وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش «أكثر من 1050 عملية إزالة وغيرها من أشكال القمع للمحتوى على إنستغرام وفيسبوك الذي نشره الفلسطينيون ومؤيدوهم، بما في ذلك ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان».

> أزالت «ميتا» آلافاً من المنشورات التي وضعها الفلسطينيون

وفي فبراير/ شباط الماضي، طالب تحالف يضم 73 منظمة دولية شركة ميتا بالامتناع عن فرض رقابة على انتقاد الصهيونية على منصاتها. وتوجّهت الرسالة، التي نشرها موقع ذا واير، إلى زوكربيرغ، وجاء فيها: «نشعر بقلق عميق إزاء المراجعة التي اقترحتها شركة ميتا لسياسة خطاب الكراهية الخاصة بها في ما يتعلق بمصطلح الصهيوني، وإمكانية التعامل معه باعتباره مرادفاً لليهود و/أو الإسرائيليين، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى فرض قيود شديدة على الخطاب والنقاش السياسي المشروع».

ولم تطبّق «ميتا» نفس الرقابة على المنشورات المؤيدة للصهيونية التي تحرّض على الكراهية والعنف ضد الفلسطينيين. وأشارت «هيومن رايتس ووتش» إلى أنه «من بين 1050 حالة تمت مراجعتها في هذا التقرير، كانت 1049 حالة تتعلق بمحتوى سلمي لدعم فلسطين مورست عليه رقابة أو قمع بشكل غير مبرر». وتشير منظمة أكسس ناو للحقوق الرقمية إلى أن شركة ميتا تعمل «منهجياً على إسكات أصوات كل من الفلسطينيين وأولئك الذين يدافعون عن حقوق الفلسطينيين». وتؤكد أن «ميتا» تمارس عمليات إزالة المحتوى تعسفياً، وتعليق الحسابات الفلسطينية البارزة والمتعلقة بفلسطين، ووضع قيود على المستخدمين والمحتوى المؤيد للفلسطينيين، والحظر الخفي، وسياسات تمييزية لمراجعة المحتوى.

رصد

«إف بي آي» يقرع أبواب من ينتقد الاحتلال الإسرائيلي

واشنطن ـ العربي الجديد

حقق مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي (إف بي آي)، مع امرأة بسبب منشور لها ضد الاحتلال الإسرائيلي، بالتزامن مع عدوانه على قطاع غزة. وأكدت رولا عبد الجواد أن عملاء «إف بي آي» الذين حضروا إلى منزلها يوم الأربعاء الماضي، أخبروها بأن «فيسبوك» سلمهم لقطات من منشوراتها. وقالت عبد الجواد لعملاء المكتب إنها لا تريد التحدث، وطلبت منهم إظهار شاراتهم أمام الكاميرا، لكنهم رفضوا، كما يظهر مقطع فيديو نشره محاميها حسن شبلي على منصة إكس. وسُمع أحد العملاء وهو يقول في الفيديو: «لقد أعطانا فيسبوك بعض لقطات الشاشة لحسابك». فأجابت عبد الجواد: «إذن لم نعد نعيش في بلد حر، ولا نستطيع أن نقول ما نريد؟». وقال عميل آخر: «لسنا هنا لاعتقالك أو أي شيء آخر. نحن نفعل ذلك كل يوم، طوال اليوم. إنه مجرد جهد للحفاظ على سلامة الجميع والتأكد من أن لا أحد لديه أي سوء نية». فردّت السيدة: «كل ما فعلته هو ممارسة حقي كمواطنة أميركية على منصة التواصل الاجتماعي العامة بإبداء آرائي الشخصية». وذكرت شبكة فوكس نيوز أن عبد الجواد نشرت سلسلة من المنشورات خلال الأسبوع الماضي تعبر فيها عن الإحباط بشأن العدوان المستمر على قطاع غزة، مشيرة إلى أن إسرائيل تمثّل «أرض الجحيم»، وإلى أن ما تمارسه من جرائم هو «القذارة الإرهابية الإسرائيلية».

من المفارقة أن السيدة حذّرت من أن المجتمع الإسلامي يخضع لرقابة الحكومة الأميركية، وكتبت في 24 مارس/ آذار: «لا تقعوا في فخ العابهم. مجتمعنا مراقب وهم ينتظرون فقط أي سبب لاعتقالنا». وتابعت: «إذا كنت مسلماً و/أو مؤيداً لفلسطين، فكّر في كل حساباتك على مواقع التواصل الاجتماعي، وعمليات البحث على (غوغل)، والبريد، والرسائل، والمساجد المحلية، والأحداث السياسية التي تجري مراقبتها».

وتتمثل السياسة الرسمية لـ«ميتا»، الشركة الأم لـ«فيسبوك»، في تقديم بيانات التطبيق الأزرق للشرطة بعد أمر من المحكمة أو أمر استدعاء أو مذكرة تفتيش أو حالة طوارئ تنطوي على «ضرر وشيك لطفل أو خطر الوفاة أو إصابة جسدية خطيرة لأي شخص». وقالت عبد الجواد في منشور إن محاميها لا يعتقد أن «فيسبوك» أرسل لمكتب التحقيقات الفيدرالي لقطات من منشوراتها، «بدلاً من ذلك، يبدو الأمر وكأنه رحلة صيد». بينما أضافت هي: «أنا لا أخافهم. قلقي الوحيد، كما أخبرت الشرطي، هو أن شخصاً ما في ولايتي سيفعل شيئاً ما ثم يستخدم منشوراتي في محاولة خبيثة لتشويه سمعتي». وقال شبلي في تعليق على مقطع الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، إن عبد الجواد اتخذت القرار الصحيح برفض التحدث من دون محامٍ، وعدم السماح لهم بدخول منزلها وتسجيل التفاعل. لكنه يقول إنه لم يكن عليها أن تخرج من منزلها للتحدث مع العملاء، إذ «لديك الحق في عدم التحدث إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي من دون محامٍ»، كانت شركة ميتا قد تعرّضت لانتقادات واسعة وجّهتها مؤسسات حقوقية وناشطون في المجال الرقمي منذ بدء حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، بسبب انحيازها المنهج لرواية الاحتلال واتخاذها إجراءات رقابية تحاصر المحتوى المؤيد للفلسطينيين.

> السيدة حذّرت من أن المجتمع الإسلامي يخضع للرقابة

وأكدت منظمة هيومن رايتس ووتش، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أنّ «سياسات ميتا وممارساتها تعمل على إسكات الأصوات الداعمة لفلسطين وحقوق الإنسان الفلسطيني على (إنستغرام) و(فيسبوك)، في موجة من الرقابة المشددة على وسائل التواصل الاجتماعي». وأدانت المنظمة «الرقابة المنهجية على الإنترنت»، بعدما راجعت أكثر من 1050 «عملية إزالة وغيرها من أشكال قمع المحتوى» على «إنستغرام» و«فيسبوك» من أكثر من 60 دولة، خلال أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني الماضيين. واعتبرت حينها المديرة بالإنابة لقسم التكنولوجيا وحقوق الإنسان في المنظمة ديبورا براون أن «الرقابة التي تفرضها شركة ميتا على المحتوى الداعم لفلسطين تزيد الطين بلة، في وقت تخنق فيه أصلاً الفظائع والقمع الذي يفوق الوصف قدرة الفلسطينيين على التعبير».

من تظاهرة تضامنية في نيويورك (إيوانارد مونوز/ فرانس برس)

متابعة

رامي يوسف يدعو إلى فلسطين حرة في مونولوغ SNL

عند ظهوره في برنامج SNL، تحدّث رامي يوسف عن العدوان على غزة، وعبّر عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني

واشنطن ـ العربي الجديد

أخيراً، استضاف برنامج SNL الأميركي الساخر، الكوميدي مصري الأصل رامي يوسف، الذي دعا إلى تحرير الشعب الفلسطيني بالتزامن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وفي فقرة مونولوغ في البرنامج، تحدّث رامي يوسف عن قصة صديقه أحمد الذي اتصل به يطلب منه الدعاء لعائلته الموجودة بالكامل في غزة. ونقل رامي يوسف عن المكالمة أن صديقه قال له: «لا أعرف ماذا أفعل. أرجوك. ادعُ من أجلهم». لكن رامي يوسف قال إن الدعاء كان «معقّداً»، في سخرية من صعوبة الحديث عن العدوان على قطاع غزة في أميركا والغرب عموماً.

وينتشر في الولايات المتحدة قمع شديد للصوت الفلسطيني، إذ تعمل منظمات اللوبي الإسرائيلي على الدفع إلى معاقبة وطرد وتشويه سمعة كل من ينشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي تضامناً مع الفلسطينيين أو انتقاداً لإسرائيل. كذلك، يتعرّض الإعلام الغربي إلى انتقادات لاذعة بسبب انحيازه الواضح للاحتلال الإسرائيلي، بالرغم من عدوانه الوحشي على قطاع غزة. ومع ذلك، تحدّث رامي يوسف عن الشعب الفلسطيني، وعبّر عن تضامنه معه. وقال: «يا إلهي، من فضلك، ساعد عائلة أحمد. من فضلك أوقف هذه المعاناة. كفى عنفاً. أرجوك حرّر الشعب الفلسطيني أرجوك. وأرجو أن تطلق سراح الرهائن، كل الرهائن». لطالما كان رامي يوسف مدافعاً صريحاً عن وقف إطلاق النار، إذ ارتدى دبوساً بطالب بذلك خلال حفل توزيع جوائز الأوسكار الأخير. وصرّح يوسف لمجلة فارايتي عند وقوفه على السجادة الحمراء: «نحن ندعو إلى السلام والعدالة الدائمة لشعب فلسطين. إنها رسالة عالمية مفادها: دعونا نتوقف عن قتل الأطفال. دعونا لا نكون جزءاً من المزيد من الحروب. لم يسبق لأحد أن نظر إلى الوراء، نحو الحرب، واعتقد أن حملة وقف القصف كانت فكرة جيدة». لم يكن يوسف وحده من وضع الدبّوس على صدره وطالب بوقف إطلاق النار أثناء حفل توزيع جوائز الأوسكار؛ إذ انضم عليه عدد من الفنانين، أبرزهم المغنية بيلي أيليش، والممثل يوجين لي يانغ، والمخرجة أفا دوفرناي، والمخرج ميسان هاريمان، والمخرجة كوثر بن هنية، والممثل مارك روفالو.

وبينما كان هؤلاء على السجادة الحمراء، أغلق مئات المتظاهرين شارع بولفار سانست في هوليوود، ونظموا مسيرة في الشارع حاملين لافتات كتب عليها «لا جوائز للإبادة الجماعية». وينظّم نادي رامي يوسف في بروكلين حملات تبرع بالأموال إلى مؤسسة المعونة الأميركية للاجئين في الشرق الأدنى (أنيرا). وقد حضرت أحد أحداثه الخيرية، في ديسمبر/كانون الأول، المغنيتان الأميركيتان تايلور سويفت وسيليننا غوميز والممثلة البريطانية كارا ديليفين، ما أغضب الجانب الإسرائيلي ومؤيدي دولة الاحتلال. في هذا السياق، انضم أخيراً عددٌ من نجوم السينما والتلفزيون في بريطانيا إلى مزاد من المقرّر عقده عبر الإنترنت لجمع التبرعات لدعم عمليات الإغاثة للفلسطينيين في قطاع غزة، بحسب موقع هوليوود ريبورتر الأميركي، وكانت مجموعة السينما من أجل غزة، التي أطلقها عدد من المخرجين والنقاد المقيمين في بريطانيا، أبرزهم هانا فلينت ووجوليا جاكمان وليلى لطيف وصوفي مونكس كوفمان وهيلين سيمونز، قد أعلنت عن تنظيم المزاد بين 2 و12 إبريل/نيسان المقبل.

يوسف في حفل توزيع جوائز أوسكار (هارلين موير / Getty)